

Distr.: General  
10 February 2003  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة

نود أن نسترعي اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى صدور إعلان مشترك عن الحالة في العراق من الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الاتحاد الروسي إلى برلين وباريس (انظر المرفق).

ونود أن نؤكد أن الأفكار التي أعرب عنها في ذلك الإعلان لا تقتصر فقط على البلدان الموقعة الثلاثة. ولذلك فإننا نطلب من أعضاء المجلس أن يعربوا عن تأييدهم للإعلان ونكون شاكرين لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيرجي لافروف  
الممثل الدائم للاتحاد الروسي

(توقيع) غونتر بليغر  
الممثل الدائم لألمانيا

(توقيع) جان مارك دو لا سابلير  
الممثل الدائم لفرنسا



## مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة

### إعلان روسي وألماني وفرنسي مُشترك

تؤكد روسيا وألمانيا وفرنسا من جديد وبتنسيق تام أن نزع سلاح العراق وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة منذ صدور القرار ٦٨٧ (١٩٩١) يمثل هدفاً مشتركاً للمجتمع الدولي بأسره ويجب المضي من أجل تحقيقه في أقصر مدة ممكنة.

ويثور الجدل بشأن السبيل لتحقيق ذلك، ويجب أن يتواصل هذا النقاش بروح من الصداقة والاحترام اللذين يميزان علاقاتنا مع الولايات المتحدة والبلدان الأخرى. كما يجب أن تسترشد كل الحلول بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة مثلما ذكر ذلك السيد كوفي عنان مؤخراً.

فالقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع يوفر إطاراً لم تُستنفد إمكانياته بشكل كامل بعد.

كما أن أعمال التفتيش التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد آتت ثمارها بالفعل. وتؤيد روسيا وألمانيا وفرنسا مواصلة أعمال التفتيش وتعزيز القدرات البشرية والتقنية لها بدرجة كبيرة وبكل الوسائل الممكنة بالتشاور مع المفتشين في إطار القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

فلا يزال هناك بديل للحرب، ولا يمثل اللجوء إلى استعمال القوة سوى آخر الخيارات. ودول روسيا وألمانيا وفرنسا مصممة على استغلال كل الفرص المتاحة لنزع سلاح العراق سلمياً.

وتقع المسؤولية على عاتق العراق من أجل التعاون بفعالية مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملهما حتى يكتمل أعمال التفتيش. ويجب على النظام العراقي تحمل مسؤولياته كاملة.

وتؤكد روسيا وألمانيا وفرنسا أن الموقف الذي أعربت عنه يتفق مع مواقف عدد كبير من البلدان ولا سيما داخل مجلس الأمن.